

مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة: www.jaess.mans.edu.egمتاح على: www.jaess.journals.ekb.eg

Cross Mark

تدفقات التجارة البينة المصرية واتحاد الكوميسا

حسين حسن علي دم*

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي - كلية الزراعة والموارد الطبيعية - جامعة أسوان

المخلص

تحظى قضية التصدير بالأهمية المطلقة على كافة المستويات، وذلك لقدره قطاع التصدير على تغطية العجز في الميزان التجاري وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحقيق معدلات نمو متزايدة. ويهدف البحث تحليل تدفق التجارة البينة المصرية وتكثف الكوميسا. وقد تبين النتائج ان متوسط الناتج المحلي الاجمالي للكوميسا ومصر بلغ نحو 308.50، 630.15 مليار دولار على الترتيب خلال الفترة (2013-2017)، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي ومصر نحو 1.31، 3.25 ألف دولار على الترتيب، وقد بلغ الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الكوميسا ومصر نحو 15.94، 5.99 مليار دولار على الترتيب، أما قيمة الصادرات الكلية للتكثف، مصر بلغت نحو 25.80، 89.90 مليار دولار على الترتيب، أما حجم التجارة الخارجية لدول الكوميسا بلغ نحو 94.85، 279.12 مليار دولار على الترتيب خلال الفترة السابقة. وقد بلغ متوسط قيمة الواردات والصادرات المصرية الكلية من العالم ومن دول الكوميسا نحو 41.30، 547.44، 18.07، 0.1 مليار دولار على الترتيب، وقد تبين من نتائج نموذج الجاذبية الاساسي للصادرات أن زيادة إجمالي الناتج المحلي في مصر، دول الكوميسا السبعة يؤدي إلى زيادة صادرات مصر، بينما زيادة المسافة الجغرافية تؤدي إلى انخفاض صادرات مصر، كما تبين أن الدول المسنولة عن زيادة صادرات مصر هي: ليبيا، السودان، أثيوبيا، وكينيا، بينما الدول المسنولة عن انخفاض صادرات مصر هي: جيبوتي، موريشوس، وزامبيا، كما أوضحت نتائج نموذج الجاذبية المعدل للصادرات أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في مصر يؤدي لزيادة صادرات مصر للكوميسا، زيادة نصيب الفرد، المسافة الجغرافية تؤدي إلى انخفاض صادرات مصر لها مما يعطي مؤشراً أنه بزيادة الدخل الفردي للمواطن بدول الكوميسا فإنه استيراد المنتجات المصرية يقل و يتم اعتبار هذه السلعة سلعة رديئة.

الكلمات الدالة: الصادرات والواردات، الأهمية النسبية، التجارة البينة، الاستثمار، التنمية الاقتصادية، تدفقات التجارة.



المقدمة

(2013-2017)، أدى ذلك إلى عدم استقرار التجارة الخارجية وحدث خلل في ميزان المدفوعات، وانخفاض الطلب الكلي والاستهلاك النهائي على السلع الاستهلاكية وحدثت التفاوت في توزيع الثروة والدخل، وقد واجهت الدولة الكثير من المشكلات التي عاقت تحقيق التنمية الاقتصادية والتي من أهمها زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم وارتفاع، وقد فقدت مصر السيطرة على الميزان التجاري وأصبحت تعاني من زيادة الواردات الزراعية حيث بلغت قيمتها حوالي 336.03 مليار جنيه للفترة السابقة، لذا فإن الانضمام إلى كتلة اقتصادي قوي يعد هدفاً أساسياً لتحسين فرص التجارة الخارجية في ظل تزايد المنافسة التصديرية في أسواق الدول المتقدمة ودول الإتحاد الأوروبي، وهذا يتطلب تطوير آليات الاتصال بدول الكوميسا لبحث فرص إقامة مشروعات مشتركة، مع زيادة حجم التجارة البينة والاستثمارات المشتركة بين تلك الدول فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والدول العربية حوالي 536.51 مليون دولار للفترة السابقة، حيث تتمتع هذه الدول الاعضاء بموقع جغرافي متميز وتجاورها مع مناطق ذات أهمية بالغة مثل الشرق الأوسط والعالم العربي ومنطقة القرن الأفريقي.

مشكلة البحث:

بعد الاقتصاد المصري من الاقصادايات التي ترتفع فيها نسبة قيمة التجارة الخارجية وبصفة خاصة قيمة الواردات من السلع والخدمات الى قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وهذا يعزز أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد المصري، وفي وجود التحديات الداخلية المتمثلة في ارتفاع معدلات النمو السكاني واختلال هيكل الإنتاج الاقتصادي والتحديات الخارجية المتعلقة بالاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية، لذا اتجهت مصر في السنوات الأخيرة نحو إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية مع العديد من التكتلات الاقتصادية بأفريقيا، بهدف فتح أسواق جديدة للصادرات المصرية فضلاً عن إمكانية تنويع مثل هذه الصادرات الأمر الذي من شأنه ان يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات وتحسين وضع ميزان المدفوعات، وكذلك زيادة التبادل التجاري من خلال حصول مصر على ما تحتاجه من سلع من هذه الدول وبأسعار تقل عن نظيرتها العالمية. لذا تكمن المشكلة البحثية في أن حجم التبادل التجاري بين مصر و دول الكوميسا يعتبر ضعيف نسبياً وغير مستقر إذ تساهم صادرات و واردات مصر إلى ومن الكوميسا بنحو 1.56%، 7.55% من إجمالي الصادرات والواردات المصرية خلال الفترة (2000-2017) مما يؤدي إلى صعوبة تقليل زيادة العجز في الميزان التجاري والحصول على النقد

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في تمويل برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة لاقتصاديات كل من الدول النامية والمقدمة على السواء، ولا يقصد بالتجارة الخارجية مجرد تبادل السلع والخدمات بين الدول فقط بل يتعدى ذلك إلى انتقال عناصر الإنتاج بين الدول مثل رأس المال والخبرات الفنية، كما يهتم بزيادة الصادرات بشكل عام وزيادة الصادرات الزراعية بشكل خاص في ظل الاتفاقيات التي تعقدتها مصر مع التكتلات الاقتصادية العالمية. منذ تطبيق اتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية والتي فتحت الحدود والمنافذ أمام حركة التجارة العالمية في ظل مبادئ التنافسية وحرية التجارة، انتهجت دول العالم سياسة الدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة تتيح للدول التخصص الانتاجي على أساس الميزة النسبية وتعظم استخدام الموارد المتاحة في كل دولة، وتعمل على زيادة القدرة التنافسية لهذه الدول بما يسهم في زيادة معدل نموها الاقتصادي. وبدأت التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة في نماذج متعددة مثل السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت فيما بعد الإتحاد الأوروبي، الناقتا، الآسيان، البريكس وغيرها، وهو ما دفع الدول النامية إلى ان تحوّل النهج نفسه وتجمع في تكتلات إقليمية حتى تستطيع تجنب مخاطر التهميش الدولي وتزيد من قدرتها التنافسية. وتعد التكتلات الاقتصادية إطاراً عاماً يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء في مواجهة التحديات الخارجية، ومن ثم يزيد من قدرته النقابضية، وينعكس بشكل إيجابي على الموقف الاقتصادي لأعضائه، ومن التكتلات الهامة لمصر إقتصادياً وسياسياً كتكتل الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا) والذي يهدف إلى تحقيق النمو المتواصل والتنمية المستدامة للدول الأعضاء، دفع عجلة التنمية المشتركة والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلي وبرامج رفع مستويات المعيشة، تشجيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، التعاون في إنشاء مناخ للاستثمار المحلي والأجنبي في الدول الأعضاء، إضافة إلى العمل على تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة ودول العالم والتعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء.

كما تحظى قضية التصدير بالأهمية المطلقة على كافة المستويات، وذلك لقدره قطاع التصدير على تغطية العجز في الميزان التجاري وجذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي تحقيق معدلات نمو متزايدة. وقد شهدت الفترة الماضية اضطرابات هيكلية في السياسة الاقتصادية القومية حيث زاد عجز الموازنة العامة للدولة حيث بلغ حوالي 279.12 مليار جنيه للفترة

*الباحث المسنول عن التواصل

البريد الإلكتروني: hhussienadam@yahoo.com

DOI: 10.21608/jaess.2020.91261

- حدوث بعض الأخطاء في النشاط اليومي مثل ادراج العملة غير المطلوبة أو توجة الارصدة بالعملة الاجنبية المطلوبة الى حساب آخر غير صحيح

- تغير الانظمة والقوانين المتعلقة بالصراف في اي بلد ينتمي اليه المتعامل

3- مخاطر عدم الالتزام:
وتتمثل في عدم تنفيذ احد الاطراف المتعاقدة بنود العقد لاسباب خارجة عن ارادته مثل صدور قرارات حكومية تمنع الاستيراد للبضائع موضع الاتفاق أو منع تحويل اموال الى الخارج نتيجة لظروف اضرائية داخل البلد أو ان يكون عدم الالتزام نتيجة رفض التسديد من خلال المستورد ، ويمكن الحد من هذا النوع من المخاطر عن طريق ابرام عقود تأمين أو اتباع طرق تمويل واتمان تضمن تغطية مخاطر عدم الالتزام.

4- تأمين إئتمان الصادرات:
تدير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات برنامج ضمان وتشجيع المصدرين العرب لتتمية صادراتهم الى الدول العربية وغيرها ويوفر هذا البرنامج الوقاية المسبقة من مخاطر عدم الدفع وزيادة القدرة على المنافسة كما يتيح منح للمستوردين في تسهيلات سداد الشيكات أو الكمبيالات أو التحويل المصرفي بدون الاصرار على الدفع نقداً، وهو برنامج ناجح ويمكن الاستفادة منه في التعاملات التجارية مع دول الكوميسا.

ثالثاً: الموقف الحالي للتخفيضات الجمركية المطبقة في الكوميسا:

1 - تقوم كل من مصر، كينيا ، السودان ، موريشيوس ، زامبيا، زيمبابوي، جيبوتي، ملاوي،مدغشقر، رواندا و بوروندي فيما بينها بمنح السلع والمنتجات ذات منشأ الكوميسا اغفاء تاماً من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل.

٢ - أوغندا، إريتريا ، جزر القمر : تطبيق تخفيض بنسبة 80 % على وارداتها من دول الكوميسا.

٣ - أثيوبيا : تطبيق تخفيضاً بنسبة 10 % من الرسوم الجمركية المقررة على وارداتها من دول الكوميسا.

٤ - سيشل وجمهورية الكونغو الديمقراطية: لا تقوم بمنح أية تخفيضات جمركية.

٥ - سوازيلاند: لا تقوم بتطبيق أية إعفاءات جمركية وهناك مهلة منووحة لها على أساس أن هناك دراسات تقوم بها حول آثار انضمامها لاتفاقية منطقة التجارة الحرة في ضوء ارتباطها مع الاتحاد الجمركي لدول الجنوب الأفريقي SACU.

٦ - قامت أنجولا مؤخراً بتعليق عضويتها في المنظمة.

٧ - وقعت ليبيا على الانضمام الى الكوميسا خلال أعمال القمة العاشرة لرؤساء دول الكوميسا في يونيو 2005 .

٨ - تتمتع كافة السلع المصرية المصدرة إلى الدول الأعضاء بإعفاء تام من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقاً لنسب التخفيضات التي تقرها كل دولة وعلى أساس مبدأ المعاملة بالممثل.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية المتمتعة بالإعفاء الجمركي داخل الكوميسا في مواد البناء مثل الحديد والصلب، الأسمنت والمنتجات الكيماوية والدوائية وأهمها الورق والأدوية البشرية، الصناعات الغذائية والسكر والزيت و الشحوم، الأرز والفواكه والخضراوات. وتتمثل أهم الواردات المصرية من الكوميسا في البن والشاي والتبغ والثمار الزيتية مثل السمسم والحيوانات الحية والنحاس.

رابعاً: أهم المتغيرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا مقارنةً بنظيرتها لمصر:

يتناول هذا الجزء المتغيرات الاقتصادية المصرية ودول الكوميسا كما يلي:

1- التعداد السكاني:

تبين من الجدول رقم(1) أن متوسط التعداد السكاني لتكتل الكوميسا بلغ نحو 482 مليون نسمة خلال الفترة (2013-2017) اي نحو6.63% من تعداد سكان العالم، بينما قدر متوسط التعداد السكاني لمصر بنحو 95 مليون نسمة، أي نحو 19.71% من متوسط التعداد السكاني لتكتل خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

2- الناتج المحلي الاجمالي:

باستقراء البيانات الواردة بالجدول رقم(1) تبين ان متوسط الناتج المحلي الاجمالي لتكتل الكوميسا قدر نحو630.15 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017) ، في حين قدر الناتج المحلي الاجمالي في مصر بنحو 308.50 مليار دولار أي نحو 48.96% من متوسط الناتج المحلي الاجمالي للكوميسا خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويعطى مؤشراً بضآلة نفاذ المنتجات المصرية إلى الكوميسا.

هدف البحث:

يستهدف هذا البحث الفاء الضوء علي التجارة البينة بين مصر ودول الكوميسا وذلك من خلال ما يأتي:

1 - التعرف علي اهم مؤسسات الكوميسا،والمخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية، والموقف الحالي للتخفيضات الجمركية المطبقة في الكوميسا.

2 - دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية المصرية مقارنةً بالتكتل.

3 - دراسة تطور التجارة الخارجية الزراعية والكلية بين مصر ودول الكوميسا.

4 - دراسة تطور الصادرات والواردات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا

5 - دراسة أهم الدول التي تتوسع أو تحد في وارداتها من مصر.

الطريقة البحثية

اعتمد البحث على طرق التحليل الاقتصادي الو صفي والكمي في تحليل بيانات التجارة البينة بين مصر وتكتل الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية Gravity Model وتطبيق اسلوب التحليل المكاني، "Spatial Analysis"، ومعادلات الاتجاه الزمني العام والاهمية النسبية و تحليل السلاسل الزمنية ، اعتمد البحث ايضا علي البيانات الثانوية والتي تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، البنك الدولي، ومنظمة الكوميسا،قاعدة البيانات الاحصائية، وباستخدام القيم الحقيقية للمتغيرات بالرغم القياسي لسعر المستهلك في كل دولة ، بالإضافة الي بعض الابحاث و الدراسات المختلفة المتصلة بموضع البحث .

النتائج و المناقشات

اولاً: أهم مؤسسات الكوميسا:

1 - وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا(RIA):

أُنشئت في يونيو 2006 و تهدف الوكالة إلى جعل منطقة الكوميسا منطقة جاذبة لكل من الاستثمارات الإقليمية والدولية ويقع المقر الرئيسي لوكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا في مصر تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

2 - النظام الإقليمي للمدفوعات والتسوية(REPSS) :

ويعمل هذا النظام على تسوية المدفوعات بين الدول الأعضاء علي أساس يومي وبتكلفة ضئيلة وذلك باستخدام العملات الوطنية للدول المتعاملة به مع توسيط الدولار أو اليورو .قامت مصر بالإعلان عن بدء إطلاقها لنظام ال REPSS خلال الاجتماع الثاني والعشرون لوزراء المالية ومحافظي البنك المركزي في إطار الكوميسا في 30 مارس 2017

3 - مجلس أعمال الكوميسا:

يهدف مجلس أعمال الكوميسا إلى المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في التكامل الإقليمي والتجارة بين دول الكوميسا، وبناء قدرات القطاع الخاص على المنافسة دولياً.

4 - مفوضية المنافسة بالكوميسا:

تهدف إلى تطبيق قواعد و مواد لائحة المنافسة للكوميسا لضمان حماية ودعم التنافسية في منطقة الكوميسا.

ثانياً : المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية مع دول تجمع الكوميسا :

رغم أهمية العلاقات التجارية الخارجية مع الكوميسا في الفترة الاخيرة بصفة خاصة الا انها تتصف بالتعقيدات التي من اهمها النزاعات وعدم الاستقرار واختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية والمالية بين الدول الاعضاء ، وكذلك تنوع التشريعات المالية والتجارية والضريبية والجمركية والتي لا تعتبر مشجعة لرجال الاعمال في التعامل مع بعض حكومات الدول الافريقية ، ومن أهم المخاطر التي يواجهها المتعاملين في التجارة الخارجية ما يلي:

1- مخاطر النقل:

وتتمثل في تأخر وصول البضائع او ضياعها وتلفها أثناء عملية النقل ويمكن تقليل هذا النوع من المخاطر عن طريق ابرام عقود تأمين لصالح البائع أو المشتري حسب العقد.

2- مخاطر متعلقة بسعر الصرف وتتمثل في:

- تغير قيمة العملة بشكل مفاجيء .

- صعوبة توفير البنوك لتمويل الأنشطة المصرفية بالعملة الاجنبية .

- المخاطرة من حدوث خسائر كبيرة للبنك عند اعادة تقييم مراكز العملات الاجنبية المفتوحة لديه .

2017) ، في حين قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في مصر بنحو 3.25 ألف دولار ، يمثل نحو 248.43% و 2.5 ضعف متوسط نصيب الفرد لدول الكوميسا خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

3- نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

يتضح من الجدول رقم (1) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من دول الكوميسا بلغ نحو 1.31 ألف دولار خلال الفترة (2013-2017).

جدول 1. أهم المتغيرات الاقتصادية لتكتل الكوميسا مقارنة بمصر خلال الفترة (2013-2017)

البيان	عدد السكان (بالمليون نسمة)	الناتج المحلي (بالمليون دولار)	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي (بالدولار)	حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة (بالمليون دولار)	قيمة الصادرات (بالمليون دولار)	قيمة الواردات (بالمليون دولار)	حجم التجارة (بالمليون دولار)
الكوميسا	482	630154	1307	15941	89897	189228	279125
مصر	95	308499	3247	5989	25795	69047	94842
% من مصر من الكوميسا	19.71	48.96	248.43	37.57	28.69	36.49	33.98

المصدر : جمعت وحسبت من شبكة المعلومات الدولية للبنك الدولي

4- الاستثمار الاجنبي المباشر:

يتضح من الجدول رقم (1) ان متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الكوميسا بلغ نحو 15.94 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017) ، وفي حين قدر متوسط الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر بنحو 5.99 مليار دولار ، تمثل نحو 37.57% من الاستثمار الاجنبي المباشر خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

5- قيمة الصادرات:

يتضح من الجدول رقم (1) ان متوسط قيمة الصادرات الكلية لتكتل الكوميسا بلغ نحو 89.90 مليار دولار خلال الفترة (2013 - 2017) ، في حين قدر متوسط قيمة صادرات مصر بنحو 25.80 مليار دولار ، أي نحو 28.69% من قيمة الصادرات الكلية للكوميسا خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

6- قيمة الواردات:

تبين من الجدول رقم (1) ان متوسط قيمة الواردات الكلية لتكتل الكوميسا بلغ نحو 189.23 مليار دولار خلال الفترة (2013 - 2017) ، فحين قدر متوسط قيمة واردات مصر بنحو 69.05 مليار دولار ، أي نحو 36.49% من قيمة الواردات الكلية للكوميسا خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

7- حجم التجارة الخارجية:

تبين من الجدول رقم (1) ان متوسط حجم التجارة الخارجية لدول الكوميسا بلغ حوالي 279.13 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017) ، في حين بلغ متوسط حجم التجارة الخارجية المصرية نحو 94.84 مليار دولار ، تمثل نحو 33.98% من متوسط حجم التجارة الخارجية للكوميسا خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

خامسا: تطور التجارة الخارجية الزراعية و الكلية بين مصر وتكتل الكوميسا:
تحرص الدول على الاندماج في كيانات اقتصادية كبيرة كحصوله للمكاسب العديدة التي تحصل عليها نتيجة لوفورات الحجم والتخصص الانتاجي الذي يعتمد على المزايا النسبية وهو ما يعمل على ارتفاع القدرة التنافسية لمنتجات الدول الاعضاء ، هذا بالإضافة إلى المزايا التي تجنيها من وراء تحسين شروط التبادل التجاري وتيسير انتقال السلع والخدمات والأفراد

جدول 2. تطور التجارة الخارجية الزراعية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2000-2017) (القيمة بالمليون دولار)

السنوات	قيمة الواردات المصرية الزراعية من العالم	قيمة الواردات الزراعية من الكوميسا	% قيمة الواردات الزراعية من الكوميسا	قيمة الصادرات الزراعية للعالم	قيمة الصادرات الزراعية للكوميسا	% قيمة الصادرات الزراعية الى الكوميسا
2000	1901	157	8.26	398	26	6.53
2001	1922	159	8.27	400	27	6.75
2002	2156	226	10.48	444	20	4.50
2003	1684	124	7.36	532	36	6.77
2004	1705	65	3.81	845	31	3.67
2005	2408	53	2.20	983	75	7.63
2006	2269	37	1.63	930	57	6.13
2007	3647	57	1.56	1193	102	8.55
2008	4819	262	5.44	2075	116	5.59
2009	4390	271	6.17	2915	187	6.42
2010	5632	263	4.67	3131	310	9.90
2011	8211	371	4.52	3026	127	4.20
2012	8806	325	3.69	2684	226	8.42
2013	5133	346	6.74	2867	245	8.55
2014	4165	388	9.32	2954	212	7.18
2015	4100	290	7.07	2852	149	5.22
2016	3840	300	7.81	2676	134	5.01
2017	3991	301	7.54	2685	136	5.07
المتوسط	3932.17	221.94	5.92	1866.11	123.11	6.45

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

لمتوسط قيمة الصادرات الزراعية من دول الكوميسا فقد بلغ نحو 123.11 مليون دولار، تمثل نحو 6.45% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الزراعية للعالم خلال الفترة (2000-2017) بحد أدنى بلغ نحو 20 مليون دولار في عام 2002، وحدث أقصى بلغ نحو 310 مليون دولار في عام 2010، بزيادة قدرها نحو 290 مليون دولار، أي نحو 1450% من عام 2000، ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات المصرية الزراعية من الكوميسا تبين من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (3) زيادة قيمة الصادرات المصرية الزراعية من الكوميسا بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 11.47 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 9.32% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.52، مما يبين ان نحو 52% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية الزراعية من الكوميسا تعزي الي التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن.

ب- قيمة الصادرات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا:
تبين من الجدول رقم (2) ان متوسط قيمة الصادرات المصرية الزراعية للعالم بلغ نحو 1.87 مليار دولار للفترة (2000-2017) وذلك بحد أدنى بلغ نحو 0.40 مليار دولار في عام 2000، وحدث أقصى بلغ نحو 3.13 مليار دولار في عام 2010، بزيادة قدرها نحو 2.73 مليار دولار، أي نحو 682.5% من عام 2000، ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات المصرية الزراعية للعالم تبين من المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (3) زيادة قيمة الصادرات المصرية الزراعية للعالم بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 183.91 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 9.85% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.80، مما يوضح ان نحو 80% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية الزراعية للعالم ترجع الي التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن. أما بالنسبة

جدول 3. معادلات الاتجاه الزمني لتطور التجارة الخارجية الزراعية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2000-2017) (القيمة بالمليون دولار)

م	البيان	المعادلات	R ²	F	المتوسط	معدل الزيادة او النقص %
1	قيمة الواردات المصرية الزراعية من العالم	$\hat{Y}=1699.45+235.02x$ (2.01)* (3.01)**	0.45	9.07	3932.17	5.98
2	قيمة الواردات الزراعية من الكوميسا	$\hat{Y}=74.6+15.51x$ (1.79)- (4.04)**	0.51	16.31	221.94	6.99
3	قيمة الصادرات الزراعية للعالم	$\hat{Y}=119.01+183.91x$ (0.48)- (7.98)**	0.80	63.72	1866.11	9.85
4	قيمة الصادرات الزراعية للكوميسا	$\hat{Y}=14.13+11.47x$ (0.46)- (4.05)**	0.52	16.42	123.11	9.32

حيث تشير \hat{Y} = القيمة التقديرية للظاهرة موضع البحث، X = متغير الزمن (1، 2، 3،، 18) R^2 = معامل التحديد، F = قيمة معنوية النموذج، () = القيمة التي بين القوسين تعبر عن قيمة (t) المحسوبة (***) مستوى معنوية 0.01 (*) مستوى معنوية 0.05 (-) غير معنوية المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (2).

الزمن. أما بالنسبة لمتوسط قيمة الواردات الكلية من دول الكوميسا فقد بلغ نحو 547.44 مليون دولار، تمثل نحو 1.56% من متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم خلال الفترة (2000-2017) بحد أدنى بلغ نحو 198 مليون دولار في عام 2004، وحدث أقصى بلغ نحو 1153 مليون دولار في عام 2008، بزيادة قدرها نحو 955 مليون دولار، أي نحو 482.32% من عام 2004، ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الواردات المصرية الكلية من الكوميسا تبين من المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (5) زيادة قيمة الواردات المصرية الكلية من الكوميسا بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 30.67 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 5.62% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.45، مما يشير الي ان نحو 45% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات المصرية الكلية من الكوميسا تعزي الي التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن.

2- التجارة الخارجية الكلية بين مصر وتكتل الكوميسا:
أ- قيمة الواردات الكلية بين مصر وتكتل الكوميسا:
تبين من الجدول رقم (4) ان متوسط قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم بلغ نحو 41.30 مليار دولار خلال الفترة (2000-2017) وذلك بحد أدنى بلغ نحو 10.50 مليار جنية في عام 2003، وحدث أقصى بلغ نحو 74.37 مليار دولار في عام 2015، بزيادة قدرها نحو 63.87 مليار دولار، أي نحو 608.29% من عام 2003، ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الواردات المصرية الكلية من العالم تبين من المعادلة رقم (1) بالجدول رقم (5) زيادة قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 4.30 مليار دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 10.40% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.85، مما يشرح ان نحو 85% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم تعزي الي التغيرات التي يعكسها عنصر

جدول 4. تطور التجارة الخارجية الكلية بين مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2000-2017) (القيمة بالمليون دولار)

البينة	قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم	قيمة الواردات الكلية من الكوميسا	قيمة الواردات المصرية من الكوميسا الي المصرية	قيمة الصادرات الكلية من العالم	قيمة الصادرات الكلية من الكوميسا	% قيمة الصادرات من الكوميسا الي الصادرات الكلية
2000	11267	271	2.41	3667	113	3.08
2001	81126	227	2.41	8366	411	3.11
2002	12556	334	2.73	2471	513	2.87
2003	11050	523	2.24	5935	237	3.99
2004	21374	198	1.44	8224	223	2.82
2005	19776	730	1.55	21062	443	4.09
2006	90207	234	1.13	61382	443	3.20
2007	32677	136	1.35	16018	535	3.34
2008	65137	3115	2.24	72553	1164	6.43
2009	14498	470	1.57	32312	8189	8.21
2010	53107	954	1.80	60273	2024	8.85
2011	46222	190	1.45	13155	4167	5.31
2012	37110	936	1.32	52926	2483	8.48
2013	66183	172	1.09	28696	2386	8.31
2014	73838	154	0.73	32754	7204	7.43
2015	37437	596	0.80	12134	3017	8.11
2016	15973	754	0.92	32212	2175	7.92
2017	59832	580	0.97	22121	1751	7.92
المتوسط	41301.17	547.44	1.56	18074.00	1223.61	5.75

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، المركز القومي للمعلومات، بيانات غير منشورة.

أما بالنسبة لمتوسط قيمة الصادرات الكلية من دول الكوميسا فقد بلغ نحو 1.22 مليون دولار، تتمثل نحو 5.75% من متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية من العالم خلال الفترة (2000-2017) بحد أدنى بلغ نحو 113 مليون دولار في عام 2000، وحدث أقصى بلغ نحو 2483 مليون دولار في عام 2012، بزيادة قدرها نحو 2730 مليون دولار، أي نحو 2415.93% من عام 2000، وبمقدار معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات المصرية الكلية من الكوميسا، تبين من المعادلة رقم (4) بالجدول رقم (5) زيادة قيمة الصادرات المصرية الكلية من الكوميسا بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 143.30 مليون دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 11.71% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.71 مما يشير الي ان نحو 71% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية الكلية من الكوميسا تعزى الي التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن.

م	البيان	المعادلات	R ²	F	المتوسط	معدل الزيادة أو النقص %	(القيمة بالمليون دولار)
1	قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم	$\hat{Y}=478.49+4297.12x$ (0.09) (9.70)**	0.85	94.05	41301.17	10.40	
2	قيمة الواردات الكلية من الكوميسا	$\hat{Y}=255.21+30.67x$ (2.06) (2.96)**	0.45	7.25	547.44	5.62	
3	قيمة الصادرات الكلية من العالم	$\hat{Y}=3570.13+1526.72x$ (1.29) (5.79)* *	0.69	35.66	18074	8.45	
4	قيمة الصادرات الكلية من الكوميسا	$\hat{Y}=137.37+143.30x$ (0.56) (6.26)* *	0.71	39.24	1223.61	11.71	

حيث تشير \hat{Y} = القيمة التقديرية للظاهرة موضع البحث، X = متغير الزمن (1، 2، 3،، 18) R^2 = معامل التحديد، F = قيمة معنوية النموذج، () = القيمة التي بين القوسين تعبر عن قيمة (t) المحسوبة (***) مستوى معنوية 0.01 (*) مستوى معنوية 0.05 (-) غير معنوية المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (4).

2- الواردات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا:

باستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (6) تبين أن متوسط قيمة واردات مصر من التكتل بلغ نحو 336.03 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017) وقد بلغت قيمة ما تستورده مصر من دول تكتل الكوميسا من الشاي والبن نحو 269.31 مليون دولار، تمثل نحو 80.14% من إجمالي واردات مصر من دول تكتل الكوميسا، يليها واردات مصر من البنوز الزيتية حيث قدرت بنحو 26.41 مليون دولار، أي نحو 7.86%، يليها مجموعة التبغ المفروم بقيمة واردات بلغت نحو 23.31 مليون دولار، أي نحو 6.94%، يليها واردات الفطن بما قيمته نحو 4.09 مليون دولار أي نحو 1.22% خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

ب- الصادرات والواردات الكلية بين مصر ودول الكوميسا:

تضم عضوية الكوميسا تسعة عشر دولة هي: مصر، أثيوبيا، إريتريا، السودان، الكونغو، أوغندا، بوروندي، جزر القمر، جيبوتي، رواندا، زامبيا، زيمبابوي، سوازيلاند، سيشل، كينيا، ليبيا، مالاوي، مدغشقر، وموريشيوس. وباستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (7) تبين ان متوسط إجمالي الصادرات لدول الكوميسا بلغ نحو 2496.83 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017) وقد ساهمت مصر بنحو 2341.27 مليار دولار أي نحو 93.77% من إجمالي قيمة صادرات دول الكوميسا، وقد كانت أكبر الدول استيرادا من مصر هي: ليبيا، السودان، كينيا، اثيوبيا، وإريتريا بنحو 0.56%، 0.17%، 0.12%، علي الترتيب، يليها كل من جيبوتي، موريشيوس، أوغندا، رواندا، بوروندي، مالاوي، الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، مدغشقر، سوازيلاند، سيشل، جزر القمر بنحو 0.09%، 0.08%، 0.07%، 0.03%، 0.02%، 0.01%، 0.04%، 0.01% من متوسط إجمالي صادرات دول الكوميسا علي الترتيب. كما تبين أيضا أن متوسط تبين إجمالي الواردات لدول الكوميسا بلغ نحو 4541.76 مليار دولار خلال الفترة (2013-2017) وقد ساهمت مصر بنحو 4457.75 مليار دولار أي نحو 98.15% من إجمالي قيمة واردات دول الكوميسا، وقد كانت أكبر الدول تصدير لمصر هي ليبيا، السودان، كينيا، وإثيوبيا بنحو 0.61%، 0.10%، 0.35%، 0.03%، علي الترتيب، يليها كل من إريتريا، جيبوتي، موريشيوس، أوغندا، رواندا، بوروندي، مالاوي، الكونغو، زامبيا، زيمبابوي، مدغشقر، سوازيلاند، سيشل، جزر القمر بنحو 0.05%، 0.01%، 0.02%، 0.01%، 0.05%، 0.01%، 0.01%، 0.01%، 0.01%، 0.01% من متوسط إجمالي واردات دول الكوميسا علي الترتيب خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

ب- قيمة الصادرات الكلية بين مصر وتكتل الكوميسا:

تبين من الجدول رقم (4) ان متوسط قيمة الصادرات المصرية الكلية من العالم بلغ نحو 18.07 مليار دولار خلال الفترة (2000-2017) وذلك بحد أدنى بلغ نحو 3.67 مليار دولار في عام 2000، وحدث أقصى بلغ نحو 31.55 مليار دولار في عام 2011، بزيادة قدرها نحو 27.88 مليار دولار، أي نحو 759.67% من عام 2000، وبمقدار معادلة الاتجاه الزمني لقيمة الصادرات المصرية الكلية من العالم تبين من المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (5) زيادة قيمة الصادرات المصرية الكلية من العالم بمقدار معنوي احصائيا بلغ نحو 1.53 مليار دولار، بمعدل زيادة سنوي بلغ نحو 8.45% من المتوسط العام خلال الفترة السابق الإشارة إليها، وقد بلغ معامل التحديد نحو 0.69 مما يظهر ان نحو 69% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات المصرية الكلية من العالم ترجع الي التغيرات التي يعكسها عنصر الزمن.

م	البيان	المعادلات	R ²	F	المتوسط	معدل الزيادة أو النقص %	(القيمة بالمليون دولار)
1	قيمة الواردات المصرية الكلية من العالم	$\hat{Y}=478.49+4297.12x$ (0.09) (9.70)**	0.85	94.05	41301.17	10.40	
2	قيمة الواردات الكلية من الكوميسا	$\hat{Y}=255.21+30.67x$ (2.06) (2.96)**	0.45	7.25	547.44	5.62	
3	قيمة الصادرات الكلية من العالم	$\hat{Y}=3570.13+1526.72x$ (1.29) (5.79)* *	0.69	35.66	18074	8.45	
4	قيمة الصادرات الكلية من الكوميسا	$\hat{Y}=137.37+143.30x$ (0.56) (6.26)* *	0.71	39.24	1223.61	11.71	

حيث تشير \hat{Y} = القيمة التقديرية للظاهرة موضع البحث، X = متغير الزمن (1، 2، 3،، 18) R^2 = معامل التحديد، F = قيمة معنوية النموذج، () = القيمة التي بين القوسين تعبر عن قيمة (t) المحسوبة (***) مستوى معنوية 0.01 (*) مستوى معنوية 0.05 (-) غير معنوية المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (4).

سادسا: تحليل الصادرات والواردات الزراعية والكلية بين مصر وتكتل الكوميسا:

رغم أهمية العلاقات التجارية الخارجية مع الكوميسا في الفترة الاخيرة بصفة خاصة الا انها تتصف بالتعقيدات التي من اهمها النزاعات وعدم الاستقرار واختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية والمالية بين الدول الاعضاء، وكذلك تنوع التشريعات المالية والتجارية والضريبية والجمركية والتي لا تعتبر مشجعة لرجال الاعمال في التعامل مع بعض حكومات الدول الافريقية، لذا سوف يتناول هذا الجزء دراسة تحليل الصادرات والواردات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا كما يلي:

أ- تحليل الصادرات والواردات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا

1- الصادرات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا:

تبين من الجدول رقم (6) أن متوسط قيمة صادرات مصر الي دول الكوميسا بلغ نحو 200.51 مليون دولار خلال الفترة (2013-2017) وقد بلغت قيمة ما تصدره مصر الي دول الكوميسا من الخضر نحو 57.02 مليون دولار اي نحو 28.44% من إجمالي صادرات مصر الي دول تكتل الكوميسا، يليها صادرات مصر من الفاكهة حيث قدرت بنحو 44.51 مليون دولار، أي نحو 22.20%، يليها مجموعة الحبوب بنحو 21.31 مليون دولار، أي نحو 10.63%، يليها صادرات الازهار والاشجار بما قيمته نحو 17.01 مليون دولار أي نحو 8.48%، يليها مجموعة البهارات والنباتات الطبية بما قيمته نحو 11.04 مليون دولار أي نحو 8.48%، يليها مجموعة المحاصيل البقولية بنحو 9.51 مليون دولار أي نحو 4.74% خلال الفترة السابق الإشارة إليها.

6. الصادرات والواردات الزراعية بين مصر وتكتل الكوميسا

أنواع السلع	الصادرات الزراعية النسبية %	أنواع السلع الزراعية النسبية %	الواردات الزراعية النسبية %	الاهمية النسبية
الخضر	57.02	28.44	269.31	80.14
الفاكهة	44.51	22.20	26.41	7.86
الحبوب	21.31	10.63	23.31	6.94
الازهار والاشجار	17.01	8.48	4.09	1.22
البهارات والنباتات الطبية	11.04	5.51	12.91	3.84
المحاصيل البقولية	9.51	4.74		
اخرى	40.11	20.00		
الإجمالي	200.51	100	336.03	100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المركز القومي للمعلومات، بيانات غير منشورة.

جدول 7. الاهمية النسبية لصادرات و واردات مصر مع الكوميسا بالمليون دولار للفترة (2013-2017)

البيان	متوسط الصادرات	%	متوسط الواردات	%
مصر	2341270	93.77	4457751	98.15
ليبيا	76516	3.06	27850	0.61
السودان	46825	1.88	4724	0.10
كينيا	13916	0.56	15816	0.35
أثيوبيا	4250	0.17	1289	0.03
إريتريا	2880	0.12	210	0.001
جيبوتي	2289	0.09	2112	0.05
موريشيوس	1998	0.08	250	0.01
أو غندا	1781	0.07	868	0.02
رواندا	868	0.03	283	0.01
بوروندي	870	0.03	189	0.00
مالاوي	810	0.03	2440	0.05
الكونغو	820	0.03	169	0.00
زامبيا	791	0.03	26823	0.59
زيمبابوي	511	0.02	491	0.01
مدغشقر	199	0.01	230	0.01
سوازيلاند	110	0.004	226	0.005
سيشل	105	0.004	2	0.00004
جزر القمر	25	0.001	63	0.001
الإجمالي	2496834	100.00	4541756	100.00

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

سابعا- نتائج تقدير نموذج الجاذبية للتبادل التجاري بين مصر و دول الكوميسا: - توصيف النموذج المستخدم:

يوضح ذلك النماذج أن حدوث أى متغيرات إقتصادية أو سياسية فى دولة معينة تؤثر بالتبعية على الدول الأخرى المجاورة لها، ويسمى الارتباط الذاتى المكانى، "Spatial Autocorrelation" ويشمل نوعين الأول هو بالمتغير التابع والثانى هو حد الخطأ العشوائى، ويستلزم تقدير تلك النماذج وجود مصفوفة ترجيح مكانى "Spatial Weights Matrix" على الأقل .
وتكمن أهمية اسلوب التحليل المكانى فى الدراسات الإقتصادية مستقبلاً وبصفة خاصة فى مجالات التجارة الخارجية والإستثمار الأجنبى المباشر والهجرة الخارجية، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار التغيرات الإقتصادية والسياسية التى شهدتها المنطقة منذ بداية عام 2011 وبصفة خاصة الدول المتجاورة مثل مصر وليبيا والسودان وتونس، حيث أول من عرض نموذج الجاذبية لقياس التجارة الخارجية هو جان تمبرجن عام 1962 وهو يشابه مع قانون نيوتن عام 1687 والذى ينسب التجاذب بين جسمين الى الحجم المادى بين كتلتيهما والمسافة بينهما، حيث يعبر عن الحجم الإقتصادى للدولتين بالنتائج المحلى الإجمالى أو بنصيب الفرد منه، ويعبر عن المسافة بالألف كيلومتر بين الدولتين . وتم تقدير نموذج الجاذبية للتبادل التجارى بين مصر وتكتل الكوميسا للصادرات والواردات، وهنا تجدر الإشارة أن عدد السنوات للفترة موضع التحليل يبلغ نحو 18 سنة، فى حين يبلغ إجمالى عدد الدول أعضاء التكتل 19 دولة، وقد تم إختيار أهم سبعة دول تتعامل معهم مصر وهم :جيبوتي، أثيوبيا، كينيا، ليبيا، موريشيوس، السودان، زامبيا، وقد قدرت صادرات مصر لتلك الدول نحو 94.5 % من إجمالى الصادرات المصرية لدول التكتل، كما تستورد منها نحو 93.5 % من إجمالى واردات مصر من الكوميسا للفترة (2000-2017) ويرجع السبب فى إختيار سبعة دول فقط لصعوبة إدخال كل الدول فى تحليل النموذج، مما يؤدي إلى فقد درجات الحرية، وأمكن تقدير صورتين لنموذج الجاذبية فى وجود أو عدم وجود متغيرات صورية كالتالى:

1- نموذج الجاذبية الأساسى (BGM) Basic Gravity Model:

وهو يوضح الأثر الإجمالى لكل دولة على صادرات و واردات مصر، ويحتوي على متغيرات إجمالى الناتج المحلى لمصر ودول الكوميسا والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة.

$$\ln Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_i + \beta_2 \ln GDP_j - \beta_3 \ln DIST_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

$$\ln Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln GDP_i + \beta_2 \ln GDP_j - \beta_3 \ln DIST_{ij} + \sum_{j=i}^s \alpha_j D_{ij} + E_{ij}$$

2- نموذج الجاذبية المعمل (AGM) Augmented Gravity Model:

وهو يوضح الأثر الفردى لسكان كل دولة على صادرات و واردات مصر، ويحتوي على نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى فى مصر ودول التكتل والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة.

$$\ln Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln PCGDP_i + \beta_2 \ln PCGDP_j - \beta_3 \ln DIST_{ij} + \varepsilon_{ij}$$

$$\ln Y_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \ln PCGDP_i + \beta_2 \ln PCGDP_j - \beta_3 \ln DIST_{ij} + \sum_{j=i}^s \alpha_j D_{ij} + E_{ij}$$

حيث : Y_{ij} = صادرات أو واردات مصر الحقيقية إلى أو من لدولة (j) بالمليون دولار.
 GDP_i = الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر بالمليون دولار.
 GDP_j = الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الدولة (j) بالمليون دولار.
 $pcGDP_i$ = نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى مصر بالدولار .
 $pcGDP_j$ = نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى فى الدولة (j) بالدولار.
 $Dist_{ij}$ = المسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة (1000 km).
 D_{ij} = متغير صورى للدولة (j).

وقد اتضح من تحليل النموذج وجود مشاكل قياسية متعلقة بالإرتباط الذاتى المكانى لكل من المتغير التابع وحد الخطأ، وأيضاً إرتباط ذاتى وعدم تجانس وعدم توزيع طبيعى فى حد الخطأ العشوائى، وعدم سكن المتغير التابع، فقد تم التغلب عليها بتحويل البيانات إلى صورة لوغارتمية. وتم إستخدام مصفوفة الترجيح المكانى لتعكس الحدود الجغرافية للدول موضع البحث بين الدول المتجاورة معها.

نتائج نموذج الجاذبية الأساسى للصادرات: (BGM) Basic Gravity Model

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (8) والمعادلة رقم (1) قياس الأثر الإجمالى لدول الكوميسا على صادرات مصر، والذي يوضح معامل التحديد المعدل أن إجمالى الناتج المحلى لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تقسر نحو 96 % من التغيرات الحادثة فى صادرات مصر لتلك الدول ، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج عند مستوى 0.01 وفقاً لقيمة إختبار مربع كاي "Wald Chi"2 والبالغ نحو 481.42 كما تبين من النتائج الواردة بالمعادلة رقم (1) بالجدول رقم(8) وجود علاقة طردية بين إجمالى الناتج المحلى GDP_i فى مصر وصادرات مصر لدول الكوميسا السبعة، حيث تبين أن زيادة إجمالى الناتج المحلى GDP_i فى مصر بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لدول الكوميسا السبعة بنحو 4.32%، كما تبين أن زيادة إجمالى الناتج المحلى GDP_j فى تلك الدول بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لدول الكوميسا السبعة بنحو 0.75% ، بينما تبين وجود علاقة عكسية بين المسافة الجغرافية $Dist_{ij}$ بين مصر وكل دولة، حيث أنه زيادة المسافة الجغرافية $Dist_{ij}$ بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي إلى إنخفاض صادرات مصر بنحو 1.81% . ولبيان أثر كل دولة "Country Effect"، تم عمل سبعة متغيرات صورية لدول الكوميسا السبعة بالنموذج (خلاف مصر) بحيث يأخذ كل متغير صورى (D_{ij}) لسنوات كل دولة القيمة واحد، وصفر خلاف ذلك. وتم إستخدام إختبار "Group F Test" لإختبار الفروض الخاص بتلك المتغيرات الصورية، ويوضح فرض العدم عدم وجود تأثير لتلك الدول على صادرات مصر، ويتضح من معادلات جدول (9)، أنها لا تحتوى على الحد الثابت، منعاً لحدوث إزدواج خطى كامل بين الحد الثابت والمتغيرات الصورية السبعة و التى يعطى مجموعها متغير من الواحد الصحيح. وقد تبين من الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (1) قياس الأثر الإجمالى لدول الكوميسا مع بيان تأثير كل دولة على صادرات مصر، والذي يوضح معامل التحديد المعدل أن إجمالى الناتج المحلى لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تقسر نحو 94% من التغيرات الحادثة فى صادرات مصر لتلك الدول وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج عند مستوى 0.01 وفقاً لإختبار "Wald Chi"2 والبالغ نحو 762.02 .

كما يتضح أن زيادة إجمالى الناتج المحلى GDP_i لمصر بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لدول الكوميسا السبعة بنحو 0.31%، كما تبين أن زيادة إجمالى الناتج المحلى GDP_j فى تلك الدول بنحو 1% يؤدي إلى زيادة صادرات مصر لتلك الدول بنحو 5.71% ، بينما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية $Dist_{ij}$ بين مصر وكل دولة من دول الكوميسا بنحو 1%، تؤدي إلى إنخفاض صادرات مصر 4.82%، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج وفقاً لإختبار "Group F Test" والبالغ نحو 35.24 مما يوضح وجود تأثير لتلك الدول على نفاذية الصادرات المصرية لدول الكوميسا، ومنها يتضح أن الدول المسؤولة عن زيادة صادرات مصر هي :ليبيا، السودان، أثيوبيا، وكينيا، إذ تساهم فى زيادة صادرات مصر بنسبة 2.65%، 6.01%، 5.13%، 4.11% على الترتيب ،كما تبين أن الدول المسؤولة عن إنخفاض صادرات مصر هي : جيبوتي، موريشيوس، وزامبيا، إذ تساهم فى إنخفاض الصادرات المصرية بنسبة 3.02%، 2.58%، 6.03% على الترتيب. وقد يكون ذلك راجع إلى بعد المسافة بين مصر وكل من زامبيا وموريشيوس، مما يترتب عليه إرتفاع تكاليف النقل، وأيضاً قد يكون راجع لإنخفاض الدخل القومى فى جيبوتي.

جدول 8. تقدير نماذج الجاذبية لصادرات وواردات مصر ودول الكوميسا خلال الفترة (2000-2017)

Variables	Export (lnYij)		Import (lnYij)	
	BGM (1)	AGM (2)	BGM (3)	AGM (4)
1 Constant	-39.61 (-14.99)**	-22.37 (-8.64)**	-16.61 (-4.38)**	-16.63 (-4.37)
2 GDPi	4.32 (15.77)**		1.73 (5.16)**	
3 GDPj	0.75 (18.91)**		0.47 (7.64)**	
4 Distance	-1.81 (-13.95)**	0.98- (-7.02)**	-0.45 (-5.04)**	-0.12 (-3.66)**
5 Per capita GDPi		3.68 (7.66)**		-0.81 (-4.87)**
6 Per capita GDPj		-0.55 (-11.03)**		-0.24 (-4.16)**
7 N	144	144	144	144
8 R ²	0.96	0.90	0.88	0.87
9 "Wald Chi" 2Test	(481.42)**	(472.71)**	(63.24)**	(49.03)**
10 LLF	-104.01	-111.35	-128.62	-134.32

حيث تشير:

() = القيمة التي بين القوسين تعبر عن قيمة (t) المحسوبة ، (**) مستوى معنوية 0.01 (*) مستوى معنوية 0.05 ،

N = عدد المشاهدات (18 سنة x 8 دول) = 144 مشاهدة، R² = معامل التحديد المعدل، Wald، Chi² = مربع كاي لمعنوية النموذج، x²(k) ، Group F: اختبار أثر الدول Log Likelihood Function معيار دالة التعظيم اللوغاريتمي المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

- نتائج نموذج الجاذبية المعدل للصادرات: (AGM) Augmented Gravity Model

باستعراض المعادلة رقم (2) الواردة بالجدول رقم (8) والتي تشير لقياس إجمالي الأثر الفردي في دول الكوميسا على صادرات مصر، حيث يوضح معامل التحديد المعدل أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تقدر ان نحو 90% من التغيرات الحادثة في صادرات مصر لتلك الدول، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج عند مستوى 0.01 وفقاً لاختبار مربع كاي² Wald Chi² البالغ نحو 472.71. ويتضح أيضاً من النتائج الواردة بالجدول رقم (8) أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPi في مصر بنحو 1% يؤدي لزيادة صادرات مصر لدولة الكوميسا السبعة 3.68 %، كما أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPj في تلك الدول بنحو 1% يؤدي لإنخفاض صادرات مصر لهم بنحو 0.55، بينما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية Distij بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي لإنخفاض صادرات مصر بنحو 0.98. ولعل ذلك قد يعطى مؤشراً أنه عند زيادة دخل الفرد بدول الكوميسا، فإنه طلبه الإستيرادي على المنتجات المصرية يقل، وبالتالي تنخفض صادرات مصر لتلك الدول، وفي هذه الحالة يتم إعتبار السلعة المصرية بمثابة سلعة رديئة " Inferior Good" ينخفض الطلب عليها عند زيادة الدخل الفردي في الدول الأفريقية الأخرى بالكوميسا ويلجأ إلى الإستيراد من دول أخرى. وتوضح نفس المعادلة رقم (2) الواردة بالجدول رقم (9) قياس إجمالي الأثر الفردي بدول الكوميسا مع بيان الأثر الفردي لكل دولة على صادرات مصر، حيث يوضح معامل التحديد المعدل أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لمصر ودول الكوميسا السبعة والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم توضح نحو 92% من التغيرات الحادثة في صادرات مصر لتلك الدول، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية للنموذج عند مستوى 0.01 وفقاً لاختبار مربع كاي² " Wald Chi² " البالغ نحو 772.62.

وتوضح النتائج أيضاً الواردة بالمعادلة رقم (2) بالجدول رقم (9) أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPi في مصر بنحو 1% يؤدي لزيادة صادرات مصر لدول الكوميسا السبعة بنحو 0.45 %، كما تبين أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPj في تلك الدول بنحو 1% يؤدي لإنخفاض صادرات مصر لهم بنحو 5.16 %، بينما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية Distij بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي لإنخفاض صادرات مصر 5.11 %، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية وفقاً لاختبار

"Group F Test" لقياس الأثر الفردي لكل دولة على صادرات مصر، والبالغ نحو 33.45 مما يوضح وجود تأثير لأفراد لتلك الدول على صادرات مصر، حيث تبين أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من ليبيا، السودان، أثيوبيا، وكينيا بنحو 1% يؤدي إلى زيادة إستجابة الطلب على الصادرات المصرية بنحو 3.14%، 3.01%، 5.99% على الترتيب بينما تبين أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من جيبوتي، موريشيوس، وزامبيا بنحو 1% يؤدي إلى إنخفاض الإستجابة للصادرات المصرية بنحو 4.37%، 4.12%، 5.42% على الترتيب.

جدول 9. تقدير نماذج الجاذبية لصادرات وواردات مصر ودول الكوميسا في حالة قياس أثر الدول أعضاء الكوميسا على التجارة الخارجية المصرية خلال الفترة (2000-2017)

Variables	Export (lnYij)		Import (lnYij)	
	BGM (1)	AGM (2)	BGM (3)	AGM (4)
GDPi	0.31 (7.11)**		0.41 (9.26)**	
GDPj	5.71 (11.11)**		-2.64 (-7.56)**	
Distance	-4.82 (-10.02)**	-5.11 (-11.21)**	-2.91 (-7.26)**	-1.99 (-5.09)**
Per capita GDPi		0.45 (1.59)		-0.71 (-7.61)**
Per capita GDPj		-5.16 (-8.66)**		-3.87 (-4.68)**
Country Effect				
Libya ليبيا	2.65 (9.87)**	3.14 (8.21)**	8.03 (6.47)**	-6.81 (7.22)**
Sudan السودان	6.01 (10.87)**	6.35 (7.88)**	-6.12 (-5.98)**	5.06 (6.28)**
Ethiopia أثيوبيا	5.13 (13.56)**	3.01 (7.64)**	-3.99 (-5.97)**	-3.06 (-5.24)**
Kenya كينيا	4.11 (3.69)**	5.99 (1.98)*	4.67 (1.89)-	3.09 (1.87)-
Dejibouti جيبوتي	-3.02 (-4.02)**	-4.37 (-1.77)-	-4.15 (-1.74)-	-4.52 (-10.74)**
Mauritius موريشيوس	-2.58 (-11.05)	-4.12 (-8.59)	3.34 (7.28)**	3.07 (10.74)**
Zambia زامبيا	-6.03 (-1.89)-	-5.42 (-1.78)-	-1.99 (-1.95)*	-3.04 (-4.35)**
N	144	144	144	144
R ²	0.96	0.92	0.97	0.98
"Wald Chi" 2Test	(762.02)**	(772.61)**	(382.45)**	(397.06)
Group F Test	(35.24)**	(33.45)**	(13.55)	(15.11)
LLF	-78.81	-88.57	-105.32	-104.32

حيث تشير:

() = القيمة التي بين القوسين تعبر عن قيمة (t) المحسوبة ، (**) مستوى معنوية 0.01 (*) مستوى معنوية 0.05 ،

(-) غير معنوية ، N = عدد المشاهدات (18 سنة x 8 دول) = 144 مشاهدة،

R² = معامل التحديد المعدل، Wald، Chi² = مربع كاي لمعنوية النموذج، x²(k) ، Group F: اختبار أثر الدول Log Likelihood Function معيار دالة التعظيم اللوغاريتمي المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، المركز القومي للمعلومات ، بيانات غير منشورة .

نتائج نموذج الجاذبية الاساسي للواردات: (BGM) Basic Gravity Mode

باستعراض المعادلة رقم (3) الواردة بالجدول رقم (8) والتي تشير الي قياس الأثر الإجمالي لدول الكوميسا على واردات مصر، حيث يوضح معامل التحديد المعدل أن إجمالي الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تشرح نحو 88% من التغيرات الحادثة في واردات مصر من تلك الدول، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية عند مستوى 0.01 وفقاً لاختبار مربع كاي² "Wald Chi²" والبالغ نحو 63.24. كما وتوضح النتائج أن زيادة إجمالي الناتج المحلي pcGDPi في مصر بنحو 1% يؤدي إلى زيادة واردات مصر من دول الكوميسا السبعة بنحو 1.73 %، كما تبين أن زيادة إجمالي الناتج المحلي pcGDPj في تلك الدول بنحو 1% يؤدي إلى زيادة واردات مصر منهم بنحو 0.47 %، بينما تبين أن

وزامبيا بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر من تلك الدول بنحو 6.81%، 3.06%، 4.52%، 3.04% على الترتيب. وقد تعطى تلك النتائج مؤشراً بأنه عند زيادة دخل الفرد في مصر فإن الطلب الإستهلاكي على منتجات دول الكوميسا ينخفض، وفي هذه الحالة يتم إعتبار سلع تلك الدول الإفريقية بمثابة سلعة رديئة ينخفض الطلب عليها عند زيادة الدخل الفردي في مصر والذي يلجأ إلى الإستهلاك من دول أخرى تتمتع بتصدير سلع ذات مواصفات جودة معينة.

وقد اتضح أيضاً أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في دول الكوميسا يؤدي إلى انخفاض الإستهلاك للسلع المصرية وتم إعزاء ذلك بنفس المنطق الإقتصادي، أنه يتم إعتبار السلعة المصرية بمثابة سلعة رديئة ينخفض الطلب عليها عند زيادة الدخل الفردي في الدول الإفريقية الأخرى بالكوميسا ويلجأ إلى الإستهلاك من دول أخرى إلا أنه يمكن القول أن مستوى الدخل الفردي منخفض بصفة عامة في دول الكوميسا موضع البحث، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي عام 2017 في ليبيا، موريشيوس، مصر، جيبوتي، السودان، كينيا، زامبيا، وأثيوبيا نحو 8109.24، 5275.1، 1979.8، 940.5، 541، 478.3، 442.3، 230.8 على الترتيب. ولذلك يمكن تفسير سبب انخفاض الطلب على الصادرات المصرية لدى المستهلك بدول الكوميسا، أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي ربما صاحبه حدوث تغيرات نمطية في السلوك الإستهلاكي بتلك الدول، وربما قد يكون في التوجه نحو الإستهلاك في صناعات صغيرة أو حرفية إنتاجية على حساب الإستهلاك، الأمر الذي يستلزم معه دراسة طبيعة الأسواق الداخلية بتلك الدول، حتى يمكن نفاذ السلع المصرية لها. ومما سبق يتبين وجود تأثير طردي إجمالي الناتج المحلي GDPi، وكذلك تأثير عكسي للمسافة الجغرافية Distijz على التجارة الخارجية، ولذا يجب الاهتمام بدراسة متطلبات أسواق الكوميسا بجودة الصادرات المصرية إلى تلك الأسواق حيث أنه بارتفاع الدخل الفردي في هذه الدول يقل الطلب على الصادرات المصرية مما يشير إلى عدم التمسك بتلك المنتجات والسلع المصرية في أسواق الكوميسا، لذا يجب الاهتمام بفتح أسواق جديدة للمنتجات المصرية والحفاظ على الأسواق الموجودة بالفعل.

التوصيات:

- 1- وضع إستراتيجية قومية مستقرة للتجارة المصرية خاصة بين مصر ودول الكوميسا التي تعتبر شريك تجاري أساسي مع مصر في ظل عجز الميزان التجاري المصري مع تلك الدول نتيجة للحاجة المتزايدة لمواد الطاقة.
- 2- توفير نظام تأمين وأتتمان مشجع للمصدرين المصريين على الدخول للأسواق الإفريقية الواعدة
- 3- الاهتمام الحكومي بتوفير وسائل نقل جيدة وأمنه للدول الإفريقية المختلفة
- 4- عمل مراكز تجميع وتسويق للسلع المصرية في بعض الدول الإفريقية لتسهيل تداول السلع لباقي الدول التي لا تطل على موانئ وخاصة من دول الكوميسا.
- 5- زيادة الإستهلاك بين مصر ودول التكتل وذلك من إنشائه منطقة مشتركة للإستهلاك بين دول الكوميسا مع اعطاء حوافز إستثمارية للمستثمرين في المجالات التي لا تستنزف الموارد الطبيعية وعلى الأخص مورد المياه.

المراجع

- 1 - أحمد أحمد جوبلي وآخرون، دراسة متطلبات إقامة السوق العربية المشتركة في المجال الزراعي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، نوفمبر 2000.
- 2 - عبد الوكيل محمد أبو طالب، أثر التوسع في الإتحاد الأوروبي على التجارة الزراعية المصرية بين الواقع والمأمول، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد السابع عشر، العدد الرابع، ديسمبر 2007.
- 3 - دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا والتكتلات والدول المحورية، قطاع الاتفاقات التجارية وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، يونيو 2015.
- 4 - البنك الدولي، الموقع الإلكتروني علي شبكة الإنترنت www.databank.worldbank.org
- 5 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مركز المعلومات، بيانات غير منشورة.

زيادة المسافة الجغرافية Distijz بين مصر وكل دولة بنحو 1%، تؤدي إلى انخفاض واردات مصر بنحو 0.47%، وتشير المعادلة رقم (3) الواردة بالجدول رقم (9) إلى نموذج الجاذبية الأساسي للواردات (BGM) لقياس الأثر الإجمالي لدول الكوميسا مع بيان تأثير كل دولة على واردات مصر، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية وفقاً لإختبار Group F Test والبالغ نحو 13.55 مما يوضح وجود تأثير على واردات مصر، كما يتبين من معامل التحديد المعدل أن إجمالي الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تشرح نحو 97% من التغيرات الحادثة في واردات مصر من تلك الدول، وهذا وقد ثبتت المعنوية الاحصائية عند مستوى 0.01 وذلك وفقاً لإختبار مربع كاي 2 "Wald Chi" والبالغ نحو 382.45.

كما اتضح أن زيادة إجمالي الناتج المحلي GDPi في مصر بنحو 1% يؤدي إلى زيادة واردات مصر من دول الكوميسا السبعة بنحو 0.41%، وأن زيادة إجمالي الناتج المحلي GDPj في كل دولة من تلك الدول بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر منهم بنحو 2.64%، وزيادة المسافة الجغرافية Distijz بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي إلى انخفاض واردات مصر بنحو 2.91. وذلك نظر لمعنوية إختبار "Group F Test" فهذا يوضح وجود تأثير لتلك الدول على نفاذية صادراتها لمصر، وتبين أن الدول المسؤولة عن زيادة واردات مصر هي: ليبيا، كينيا، وموريشيوس، إذ تساهم في زيادة واردات مصر بنحو 8.03%، 4.67%، 3.34%، كما تبين أن الدول المسؤولة عن انخفاض واردات مصر هي: السودان، أثيوبيا، جيبوتي، وزامبيا، إذ تساهم في انخفاض واردات مصر بنحو 6.12%، 3.99%، 4.15%، 1.99% على الترتيب.

نتائج نموذج الجاذبية المعدل للواردات: (AGM) Augmented Gravity Mode

تشير المعادلة رقم (4) الواردة بالجدول رقم (8) الي قياس إجمالي الأثر الفردي للسكان بدول الكوميسا على واردات مصر، حيث يعزى معامل التحديد المعدل أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تشرح نحو 87% من التغيرات الحادثة في واردات مصر من تلك الدول، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 0.01 وفقاً لإختبار مربع كاي 2 "Wald Chi" والبالغ نحو 49.03

كما يتبين أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPi في مصر بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر من دول الكوميسا السبعة بنحو 0.81%، كما أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPj في تلك الدول بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر منهم 0.24%، ولعل ذلك قد يكون لتوجيه الإنتاج المحلي بتلك الدول إلى الإستهلاك أكثر منه للتصدير عند ارتفاع مستويات الدخل، كما تبين أن زيادة المسافة الجغرافية Distijz بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي إلى انخفاض واردات مصر منها بنحو 0.12%، وتشير المعادلة رقم (4) الواردة بالجدول رقم (9) الي قياس إجمالي الأثر الفردي بدول الكوميسا مع بيان الأثر الفردي لكل دولة من تلك الدول السبع على واردات مصر حيث يوضح معامل التحديد المعدل أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لكل من مصر ودول الكوميسا السبعة بالنموذج والمسافة الجغرافية بين مصر وكل دولة منهم تشرح نحو 98% من التغيرات الحادثة في واردات مصر من تلك الدول، وقد ثبتت المعنوية الاحصائية عند مستوى معنوية 0.01 وفقاً لإختبار مربع وفقاً لإختبار مربع كاي 2 "Wald Chi" والبالغ نحو 397.06.

كما وتوضح النتائج أن زيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPi في مصر بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر من دول الكوميسا السبعة بنحو 0.71%، وزيادة نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي pcGDPj في الدول الإفريقية بنحو 1% يؤدي إلى انخفاض واردات مصر منها بنحو 3.87%، كما تبين أيضاً أن زيادة المسافة الجغرافية Distijz بين مصر وكل دولة بنحو 1% تؤدي إلى انخفاض واردات مصر بنحو 1.99%. وقد ثبتت المعنوية الاحصائية وفقاً لإختبار "Group F Test" لقياس الأثر الفردي لكل دولة على الواردات المصرية والبالغ نحو 15.11 مما يوضح وجود تأثير لأفراد تلك الدول على واردات مصر، حيث تبين أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من: السودان، كينيا، موريشيوس بنحو 1% يؤدي إلى زيادة واردات مصر من تلك الدول بنحو 5.06%، 3.09%، 3.07% على الترتيب. بينما تبين أن ارتفاع مستوى الدخل الفردي في كل من: ليبيا، أثيوبيا، جيبوتي،

An Economic Study of Trade Exchange between Egypt and COMESA Countries

Adam, H. H. A.

Agriculture Economics Department, Faculty of Agriculture and Natural Resources, Aswan University.

ABSTRACT

The issue of export is of absolute importance at all levels, due to the ability of the export sector to cover the deficit in the trade balance, attract investments and create new job opportunities and thus achieve increased rates of growth. The research aims to analyze foreign trade between Egypt and the COMESA countries. The results show that the average gross domestic product of COMESA and Egypt amounted to 630.15, 308.50 billion dollars on trips during the period (2013-2017), and the per capita GDP of Egypt and about 1.31, 3.25 thousand dollars, respectively, and foreign investment has reached The direct COMESA countries and Egypt are about \$ 15.94.5.99 billion, respectively, while the total exports of the bloc, Egypt, amounted to 89.90, 25.80 billion dollars on trips, while the volume of foreign trade of COMESA countries amounted to about 279.12, 94.85 billion dollars on trips during the previous period. The average value of total Egyptian imports and exports from the world and from the COMESA countries 41.30, 547.44, 18.07.0.1 billion dollars, respectively, and the results of the basic attractiveness model for exports have shown that an increase in the gross domestic product in Egypt, the seven COMESA countries leads to an increase in Egypt's exports, while an increase in the geographical distance leads to a decrease in Egypt's exports, as well as It turns out that the countries responsible for increasing Egypt's exports are: Libya, Sudan, Ethiopia, and Kenya, while the countries responsible for the decrease in Egypt's exports are: Djibouti, Mauritius, and Zambia. The results of the adjusted attractiveness model for exports also showed that increasing per capita GDP Egypt leads to an increase in Egypt's exports of COMESA, an increase in the per capita share Spyware to decrease the geographical lead Egypt's exports have, which gives an indication that an increase personal income citizen COMESA countries it is the students on the import of Egyptian products less in this case is considered item as the Egyptian commodity is poor. Establishing a stable national strategy for Egyptian trade, especially between Egypt and the COMESA countries, which is considered a main trading partner with Egypt in light of the Egyptian trade balance deficit with these countries as a result of the increasing need for energy materials. Providing an insurance and credit system that encourages Egyptian exporters to enter the promising African markets. Governmental interest in providing good and safe transportation for different African countries. The work of collection and marketing centers for Egyptian commodities in some African countries to facilitate the circulation of goods to the rest of the countries that do not overlook ports, especially from COMESA countries. Increasing investment between Egypt and the bloc countries by establishing a common area for investment among the COMESA countries, while giving investment incentives to investors in areas that do not deplete natural resources, especially the water resource.